

## هل يخفف تعديل القانون الانتخابي من وطأة أزمة الحكم في تونس

145 صوتا ووجود المحكمة وهو أمر صعب على مستوى إجرائي، حسب تعبيره.

وبيّن أن "المشكلة الرئيسية هي في انعدام تطابق القانون الانتخابي مع النظام السياسي".

مع ذلك يستبعد بن فرج التغيير في ظل الأوضاع الحالية، معلقا "تواصل صراع الذبكية بنين بانفجار الوضع أكثر". وفيما يقول المعارضون لتعديل القانون الانتخابي إنه ينطوي على إرادة من الأحزاب المهيمنة لإقصاء الأحزاب الصغرى وحرمانها من التمثيلية في البرلمان، يؤكد خبراء قانون أن المشهد السياسي بحاجة إلى التعديل للتخفيف من حدة الأزمة.

وتشير أسنانة القانون الدستوري منى كريم الدريدي لـ "العرب" إلى أنه "من شأن تعديل القانون الانتخابي أن يحل خمسين في المئة من المشكلة المتعلقة بالنظام السياسي".

ونصف النظام الحالي بغير المتوازن حيث أحدث هيمنة للبرلمان على دواليب الحكم، فيما لا توجد آليات لمراقبة البرلمان أو حله إلا في حال عدم حصول الحكومة على الثقة.

ويعتمد النظام الانتخابي منذ 2011 على النسبية مع أكبر البقاي، حيث تستنتج الدريدي أن التجربة أظهرت أنه غير قادر على إفراز أغلبية برلمانية واضحة ومنسجمة قادرة على تشكيل حزام سياسي للحكومة يسمح لها بالعمل والقيام بإصلاحات كبرى.



محمد عمار

المشكلة الحقيقية تكمن في الطبقة الحاكمة التي يجب تغييرها

وفي حين ترى أطراف أن تعديل القانون الانتخابي يعالج الأزمة، تذهب أطراف أخرى إلى أن الأزمة أعمق وتتطلب تعديل النظام السياسي بعد أن تحولت المشكلة إلى أزمة سياسية ودستورية عنوانها الصراع على الصلاحيات بين رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان. وتنتهج البلاد منذ ثورة 2011 نظاما سياسيا هجيناً بين البرلماني والرئاسي ما ساهم في تعميق الخلافات بين راسي السلطة في ما يتعلق بالصلاحيات الدستورية التي كشف عنها مازق التعديل الوزاري الأخير.

ومع كل خلاف سياسي تظهر إلى العلن عيوب النظام المعتمد في البلاد وما نجم عنه من شلل في مؤسسات السلطة. ورغم الدعوات المتتالية لتغيير النظام وإجراء استفتاء شعبي بخصوصه، تحاول الأحزاب الحاكمة التشنج عليها وإيهام الرأي العام بأن البرلمان لا يتحمل بمفرده مسؤولية مآل الأوضاع، كما تمضي في معاركها الهامشية.

وفيما تطالب الأحزاب الحاكمة بتعديل القانون الانتخابي بشكل يسمح للأحزاب القوية بتعزيز نفوذها، إلا أنها ترفض دعوات تغيير النظام السياسي الذي سيضعف حضورها في المشهد.

ويقول رئيس الكتلة الديمقراطية محمد عمار في حديثه لـ "العرب" بأن "هناك إجماعا على ضرورة تغيير المنظومة الانتخابية"، إلا أنها خطوة تستهدف المواعيد الانتخابية القادمة حسب تقديره. ويؤكد عمار أن الأزمة الحالية هي أزمة حكم، لافتا إلى أن "المشكلة الحقيقية تكمن في الطبقة الحاكمة التي تحتاج إلى تغييرها". وأضاف "هذه الطبقة منهكة في الحسابات السياسية فيما تنكرت لبرامجها الانتخابية، ولا توجد إرادة حقيقية لتطبيق الإصلاحات".



الانتخابات الطريق الوحيد إلى التغيير

أمنة جبران

تونس - جددت أوساط سياسية تونسية دعواتها لمراجعة القانون الانتخابي وتدرك النقائص التي تشوبه، فيما يتساءل المتابعون ما إذا سيحل تعديل المنظومة الانتخابية الأزمة السياسية التي ترزح تحت وطأتها البلاد، أم أن الأزمة أعمق بكثير بسبب ضبابية النظام السياسي القائم والذي سبب حسب رأي كثيرين حالة الانسداد بالمشهد. ودعا نواب يوم الخميس خلال جلسة برلمانية خصصت لمناقشة الإشكاليات التي تطرحها المنظومة الانتخابية إلى تحديد الطريقة التي سيتم اعتمادها لاحتساب الحاصل الانتخابي ونسبة الحسم (العتبة) ونظام الاقتراع. والعتبة الانتخابية هي الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط القانون الحصول عليها من قبل الحزب أو القائمة ليكون له حق المشاركة في الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في الانتخابات.

كما تم الاتفاق على تكوين فريق عمل يضم عددا من أعضاء لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية بتمثيلية واسعة من مختلف الكتل وغير المنتخبين، يكلف بتجميع مختلف المقترحات المقدمة في الغرض ويتولى لاحقا عرض مخرجات أعماله على أنظار اللجنة.

ويهدف عمل اللجنة إلى معالجة النقائص التي تشكو منها المنظومة الانتخابية وصياغة مقترحات بهدف إصلاحها لضمان نزاهة العملية الانتخابية وتمثيلية ناجحة تعكس إرادة الناخبين.

ويعكس توقيت الدعوة إلى التعديلات في ظل معركة لسيّ النزاع المستمرة بين الرئاسة والحكومة على خلفية أزمة البين الدستورية ورفض الرئيس قيس سعيد تعديلا وزاريا اقترحه رئيس الحكومة هشام المشيشي امتثالا للترويكا الحاكمة، محاولة لتدارك مثل هذه الأزمات خلال الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

ويجمع متابعون على أن أبرز أسباب الأزمة في تونس تكمن في نظامها الانتخابي الذي يمنع استفادة أي حزب بغالبية حكم ويؤدي قانون أكبر البقايي دوما إلى برلمان مؤقت، الأمر الذي يقود في النهاية إلى ارتهاق الحكومة إلى الأحزاب القوية مما يصعب مهامها. ويعتقد سياسيون وخبراء قانون أنه بوسع تعديل القانون الانتخابي أن يخفف من وطأة الصراعات السياسية، وأن يعيد الاستقرار الحكومي من خلال القضاء على التشتت البرلماني والحزبي.

ويرى السياسي والنائب السابق صبحي بن فرج في حديثه لـ "العرب" أن "تعديل القانون الانتخابي يمكن أن يحل جزءا كبيرا من الأزمة". وبلغت إلى أن "المشكلة الرئيسية هي في انعدام أو استحالة تكوين أغلبية مستقرة قادرة على الحكم، وهي ناجمة عن هذا القانون الذي يعتمد على أكبر البقايي". وتابع "هذا النظام يشجع العديد من القوائم الصغيرة على المشاركة في الانتخابات، وهو من شأنه أن يفرز تشنجا للأصوات".

وفيما يبدو من الصعب تغيير النظام السياسي (شبه برلماني) حاليا بسبب حدة التجاذبات إضافة إلى استفادة الأحزاب القوية مثل حركة النهضة التي تقود الائتلاف الحكومي مما يتيح لها من فرص التلموقع وفرض أجندتها في الحكم، يعتقد بن فرج أنه بالإمكان تعديل القانون الانتخابي حيث يحتاج إلى 109 أصوات ولا يشترط تركيز المحكمة الدستورية، فيما يحتاج تغيير النظام السياسي إلى

رؤساء الدول. من جهتها أكدت الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين أن ما بنته قناة الشروق من "تهجم لا أخلاقي على المؤسسات المغربية وعلى رأسها المؤسسة الملكية بأسلوب بذيء ومنحط هو عمل مدان لا يمت بصله لأخلاقيات مهنة الصحافة والإعلام".

وقالت الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين في بيان توصلت إليه "العرب" بنسخة منه إن "مدراء النشر وأرباب المقاولات الإعلامية المنضوية تحت لواء الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين يأسفون للمستوى المنحط والهابط واللا أخلاقي الذي وصلت إليه هذه القناة الممولة من جيوب دافعي الضرائب الجزائريين في التعاطي مع شخص الملك الذي يحظى بالاحترام والتقدير داخل المغرب وخارجه، وهو أمر لا يمكن معه الغفاضي أو السكوت بحجة حرية التعبير لأن آخر شيء يوجد في الجزائر هو حرية التعبير".

واستنجد المتابعون أن الجزائر إذا كانت تدعي الحياد واحترام حرية التعبير، فإمام هذه الإساءة يجب أن تتحمل مسؤوليتها القانونية وتحريك المتابعة في حق تلك القناة استنادا إلى قانون الإعلام من أجل ترتيب العقوبات التي تطال وسائل الإعلام التي تهين رؤساء الدول.

## تراكم الملفات يثقل كاهل السلطة في الجزائر

تبون أمام تحدي التعاطي مع عودة الاحتجاجات والضائقة الاقتصادية



تبون في مواجهة أولويات صعبة

الغضب السياسي والاجتماعي المتفاقم، خاصة في ما يتعلق بهوية الحكومة القادمة، التي رشح عنها أن تكون سياسية ولا يستبعد أن تسند رئاستها لشخصية مستقلة قريبة من المعارضة، ما يفتح المجال أمام مراجعة ممارسات سابقة أو إحداث تقارب مع الحراك الشعبي.

وعاد تبون الجمعة إلى بلاده من رحلة علاجية ثانية قادته إلى ألمانيا دامت شهرًا، وسط جدل متجدد حول الوضع الصحي الحقيقي للرجل، ففي كل مرة يترك ظهوره علامات استفهام لدى الرأي العام، ويغذي الشكوك التي أحاطت بالملف منذ شهر أكتوبر الماضي.

وتتراكم الكثير من الملفات على مكتب تبون منذ عدة أشهر، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الأجهزة التنفيذية، وأصاب مؤسسات الدولة بحالة من الشلل نتيجة النمط السياسي المعتمد في البلاد، ومركزية غالبية الصلاحيات لدى رئيس الجمهورية، ورغم ما وصف بـ"الإصلاحات" التي مرت في الدستور الجديد للبلاد، ويأتي على رأس تلك الملفات مصير الحكومة، وتعاطي السلطة مع عودة وشيكة للاحتجاجات في البلاد بداية من الثلاثاء القادم، إلى جانب تدهور الأوضاع المعيشية لقطاع عريض من الجزائريين نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا.

والتضييق، يبقى الحرج قائما على سلطة تبون، خاصة في ظل الحديث عن ممارسات تعذيب جسدي واغتصاب جنسي من طرف جهاز أمني لأحد المعتقلين السياسيين.

وضغطت الأزمة الاقتصادية وإفراغات جائحة كورونا، بدورها في غير صالح السلطة الجديدة بالجزائر، حيث ساهم تراجع القدرة الشرائية وارتفاع التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع أرقام البطالة في تغذية احتجاجات اجتماعية أخذت عودها في التوسع خلال الأسابيع الأخيرة، وهو الأمر الذي يقلص من هامش مناورة الحكومة في شراء السلم الاجتماعي، ويضع الاستقرار على كف عفريت.

وفيما توجه اهتمام السلطة لتسويق عودة تبون من رحلته العلاجية الثانية من ألمانيا إلى بلاده، تتوجه الأناظر صوب ما ستفرزه الأيام القليلة القادمة في ظل حملة تعبئة شعبية على شبكات التواصل الاجتماعي، لتفجير نسخة ثانية من الحراك الشعبي بداية من الثلاثاء القادم، وذلك بالموازاة مع حلول الذكرى الثانية للحراك الشعبي.

ويعيش الشارع الجزائري على وقع حالة من الترقب السياسي والاجتماعي غير المسبوق، نظير قرارات منتظرة من طرف السلطة بعد عودة تبون، لاحتواء

ولعبت الوعكة الصحية التي ألمت بتبون في أكتوبر الماضي، وأجبرته على رحلتين علاجيتين إلى ألمانيا، في غير صالح السلطة الجديدة، فعلاوة على استمرار التجاذب داخل هرم السلطة بشكل يوحي إلى غياب الإجماع على شخص الرئيس الحالي، هناك كم من القضايا والملفات المترامية والمؤجلة منذ انتخابه رئيسا.

وباتت حكومة عبدالعزيز جراد، تشكل أحد الأعباء الثقيلة التي أنهكت السلطة الجديدة، وفشلت في تسويق خطاب التغيير، ولذلك دخلت منذ أسابيع في مرحلة العد التنازلي، ويبدو أن المسألة لم تكن تنتظر إلا عودة رئيس البلاد، في خطوة تستهدف تطويق العجز المسجل في الجهاز التنفيذي، حيث غاب التنسيق والانسجام داخل الطاقم الحكومي للتكفل الحقيقي بالملفات المطروحة أو تحريك القطاعات المشلولة منذ عدة أشهر، رغم التعديل الذي طالتها.

ورغم تمرير السلطة لاستحقاق التعديل الدستوري الذي عرف مقاطعة شعبية كبيرة، والإقرار بالذهاب إلى انتخابات تشريعية محلية مبكرة خلال النصف الأول من العام الجاري، إلا أن تدهور وضعية الحريات وحقوق الإنسان في البلاد، وتصاعد الانتقادات الداخلية والخارجية لحالات القمع والاعتقالات

## إساءات جزائرية للمغرب للتشويش على مكاسبه في ملف الصحراء

ذلك من عودة إلى خيار "استفتاء تقرير المصير".

وأشارت قناة الشروق موجة غضب واسعة في صفوف المغاربة الذين عبروا عن غضبهم واستيائهم من تجاوزها للحزب الأحمر بالإساءة إلى رمز السيادة المغربية، وطالب المغربية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باستدعاء الخارجية المغربية للمسفير الجزائري بالرباط.



#ملكنا\_خط\_أحمر تصدر ترند تويتري في المغرب، حيث أعرب ناشطون عن رفضهم لما بنته قناة جزائرية في حق الملك محمد السادس.

وأعرب ناشطون مغاربة عبر منصات التواصل الاجتماعي عن رفضهم لما بنته القناة الجزائرية في حق الملك محمد السادس، حيث تصدر هاشتاغ "ملكنا خط أحمر" السبت ترند تويتري في المغرب.

ولاحظ وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة أن "الجزائر غيبت في الأسابيع الأخيرة كل مؤسساتها الرسمية للإدلاء بتصريحات حول الصحراء المغربية، وأصبحت توليها أهمية أكبر من شؤونها الداخلية وحتى قضية فلسطين" حسب ما ذكره في تصريحات صحافية سابقة.

وأرجع محسن الندوي رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية

والعلاقات الدولية في حديثه لـ "العرب" هذه الحملة الإعلامية إلى "التقدم الذي يعرفه ملف الصحراء مع الاعتراف الأميركي بمغربيتها، والتدشين المتزايد للقنصليات الأفريقية والعربية والدولية في كل من مدينتي الداخلة والعيون المغربيتين، بالإضافة إلى التأييد الدولي للحراك المغربي خلال أزمة معبر الكركرات والنفاهم المغربي - النيجيري لمواصلة المشاريع الإستراتيجية بينهما وإنجازها خاصة خط الغاز بين البلدين وإنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة في نيجيريا".

وداب الإعلام الجزائري بتقويض من الجهات الرسمية على نشر الأكاذيب في ما يخص قضية الصحراء المغربية. ويرأي المتابعين فإن الإعلام يمثل رأس حربة للنظام الجزائري الذي يوظفه للإساءة للمغرب كمحاولة للتغطية على فشله في إدارة شؤون البلاد اقتصاديا واجتماعيا.

ويلاحظ الندوي أن النظام الجزائري لم يستسغ فشله في محاصرة التقدم الدبلوماسي المغربي في أفريقيا بالدفع في اتجاه الاتيقي معالجة ملف الصحراء حصرا بيد الأمم المتحدة، مع ما يعنيه

مع عودة الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الجمعة، إلى بلاده بعد رحلة علاجية في ألمانيا دامت أسابيع، يجد نفسه محاصرا بملفات ثقيلة أبرزها الضائقة الاقتصادية وعودة وشيكة للاحتجاجات الشعبية المنددة بتري الأوضاع.

صابر بليدي

الجزائر - عكس التحسن المفاجئ للخدمات الاجتماعية المقدمة لطلبة الجامعات خلال الأيام الأخيرة، جهود الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الغضب المتفاقم في القطاع، خاصة بعد الحادث المأساوي الذي راحت ضحيته طالبة قضت احتراقا، وظهور مؤشرات انفجار اجتماعي وسياسي جديد، ما من شأنه أن يزيد من متاعب سلطة فقدت مركز القرار طيلة شهور كاملة.

وتسود حالة من الترقب والانتظار للأوضاع الاجتماعية والسياسية في الجزائر، تنتشبه كثيرا مع تلك التي سبقت انفجار احتجاجات الحراك الشعبي، قبل عامين من الآن، ففيما كان آنذاك الشارع يعبئ نفسه عبر شبكات التواصل الاجتماعي، كانت الآلة الدعائية للسلطة تجند كل إمكانياتها من أجل إفراغ حالة الغضب المتفاقم.

وشكل وضع هرم السلطة قاسما مشتركا بين الحالتين، ففيما كان الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة يتقيا لتخطي حاجز العشرين عاما في حكم الجزائر، لم يقض خلفه عبدالمجيد تبون إلا شهورا قليلة، ليجد نفسه في رحلة علاج مركبة ومثيرة للجدل.

مع بقاء واستمرار نفس الظروف التي رخلت بوتفليقة عن السلطة، بإمكانها أن تضع الرئيس تبون على نفس السيناريو، في ظل حملات التعبئة الافتراضية من أجل نسخة جديدة من الحراك الشعبي في الجزائر، واستمرار القطيعة بين السلطة والشارع رغم مرور عامين على أول انتفاضة سلمية للجزائريين.

ومع بقاء نفس الظروف التي رخلت بوتفليقة عن السلطة، بإمكانها أن تضع الرئيس تبون على نفس السيناريو، في ظل حملات التعبئة الافتراضية من أجل نسخة جديدة من الحراك الشعبي في الجزائر، واستمرار القطيعة بين السلطة والشارع رغم مرور عامين على أول انتفاضة سلمية للجزائريين.

محمد ماموني العلوي

الرباط - يقود الإعلام الجزائري حملة شرسة للتشويش على مكاسب المغرب في ملف الصحراء والتي بلغت حد الإساءة إلى العاهل المغربي الملك محمد السادس، في خطوة أثارت تنديد واستياء الطيف السياسي والشعبي في المملكة. وعمدت قناة "الشروق" الرسمية في برنامجها "ويكند ستوري" إلى الإساءة لشخص الملك محمد السادس بمشاركة سليمان سعداوي النائب عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر.

وابتعدت القناة التي تعبر عن وجهة نظر النظام عن الاحترام الذي يليق برؤساء الدول في تجاوز صارخ لللباقة والأعراف الدولية.

ويأتي هذا الاعتداء على رمز للدولة المغربية في إطار حملة استفزازية يقودها الإعلام الرسمي الجزائري بعدما نجح المغرب في تعميق انتصاراته الدبلوماسية والسياسية في ملف الصحراء بتحرير معبر الكركرات السودوي في ديسمبر الماضي من انتهاكات جبهة البوليساريو الانفصالية، كما توجت جهوده باعتراف واشنطن بسيادة المملكة على صحرائها.